الأمم المتحدة

E/CN.5/2008/NGO/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2007
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والأربعون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة المواطنين المتحدين من أجل إعادة تأهيل الشاردين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2008/1.

171207 141207 07-61178 (A)

البيان

١ - تعني التنمية الاجتماعية الناجحة ضمنا نمو الأفراد والمجموعات لتمكينهم من أن يحيوا حياة منتجة ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية. وقد يبدو أن الجريمة والعنف هما النقيض لذلك. للجريمة والعنف أسباب عديدة، لكننا نرى أن بعض الأسباب الجذرية المشتركة هي الافتقار إلى التنمية الاجتماعية أو إخفاقها. ونرى أيضا أن التنمية الاقتصادية غير الكافية قد تجد جذورها أيضا في الافتقار إلى التنمية الاجتماعية أو إخفاقها. وعلاوة على ذلك، بما أن أغلب السجناء يطلق سراحهم ليعودوا في النهاية إلى المجتمع، فإن الإخفاق في معالجة الأسباب الجذرية لأوجه القصور هذه في التنمية الاجتماعية خلال حبسهم يزيد من نشر الجريمة والعنف.

من هم السجناء؟

٢ - من المفيد دراسة سجون العالم ونزلائها. من هم الذين يودعون السجن؟ نسبة مئوية عالية من المسجونين هم من الفقراء الذين يسجلون أقل مستوى تعليمي وأقل نسبة من المهارات الوظيفية والذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات العرقية والإثنية المهمَّشة. والعديدون منهم مبتلون أيضا باختلال أسري أو بعجز يعيق التعلم، أو بأمراض عقلية أو نفسية، أو إدمان أو غيرها من الإعاقات الاجتماعية.

وإنهم يمثلون مجموعات سجنية كبيرة يصل عددها إلى عدة ملايين من الأشخاص، ويعزى ذلك إلى فلسفة مهيمنة تقوم على معاقبة منتهكي القوانين وقمعهم. وباحتساب تكاليف الشرطة والمحاكم ومرافق الاعتقال والآثار اللاحقة، يبلغ العبء المالي الذي يتحمله العالم مئات بلايين الدولارات كل سنة. هل نحن في المسار الصحيح؟ هل إننا نتصدى للأسباب الجذرية؟

أمثلة من برامج إعادة التأهيل

٣ - يمكن لسجوننا أن تكون إما مشجعة لتطور معاد للمجتمع أو تطور اجتماعي تأهيلي. بداية، دعنا ننظر في الإمكانية الثانية. عادة ما يكون الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لأولئك الذين يطلق سراحهم من السجون شرطا مسبقا واضحا للحد من الجريمة وما يتبعها من إنفاق حكومي. ومن الأساسي لكرامة أي إنسان الانخراط في عمل يعزز تلك الكرامة ويمكّنه من المشاركة مع آخرين في هيكلة حياة المجتمع المحلي. ومن ثم، يعد التدريب الوظيفي المنحى الأساس الأول لأي حل لهذه المشكلة. ويجب أن تشمل التنمية الاجتماعية التصحيحية في كثير من الأحيان العلاج من إدمان الكحول أو المخدرات، والتثقيف

الإصلاحي، وتطوير المهارات الحياتية، وأساليب علاج الصحة الجسدية أو النفسية أو العقلية أو تقديم المشورة. وكثيرا ما يتم تجاهل احتياجات السجناء إلى النهج التأهيلية. ومع ذلك، توجد بعض البرامج الجيدة جدا لإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع في العديد من البلدان، على النحو المبين في الأمثلة التالية.

٤ - يوفر أحد بلدان أمريكا الوسطى للسجناء برنامجا للتدريب على المهارات الحياتية، وكذلك دروسا في الزراعة والبرمجة الحاسوبية ومهارات الوالدية. ويدعم أحد بلدان أمريكا الجنوبية المتطوعين الذين يعلمون النزلاء المحاسبة وكيفية بدء مشروع تجاري صغير. في بلد آخر، بعد تعلم القراءة والكتابة، يُعطى السجناء ٤٠ ساعة على الأقل من تدريس أساسيات الإدارة، وإدارة الجودة عموما، وغيرها من تقنيات الأعمال التجارية. وفي أحد بلدان أمريكا الشمالية، تقدم منظمة مجتمعية للسجناء السابقين خدمات العلاج من إدمان الكحول والمخدرات، ودور إعادة تأهيل ودعم معيشي، والتدريب المهني في فن الطهي، وعمليات إدارة الموتيلات والمطاعم، وصيانة المباني والتطبيقات الحاسوبية، وخدمات التنسيب الوظيفي والاحتفاظ بالوظائف والتدريب الخصوصي على العمل. ويمكن تكرار هذه الأمثلة والعديد من الأمثلة الأخرى عن برامج إعادة التأهيل في السجون، بل وينبغي القيام بذلك. فالتعليم والتدريب الوظيفي وعلاج الإدمان وتقديم الرعاية لصحية طرائق ثبتت فائدتها بالنسبة للحد من المعاودة ومن ثم تحسين جودة حياة الجميع.

أمثلة عن إساءة المعاملة

٥ - من جهة أخرى، ثمة العديد من أمثلة إساءة المعاملة والافتقار إلى التنمية الاجتماعية في نظم العدالة الجنائية. ففي أحد بلدان أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، تشمل المشاكل الأساسية عدم كفاية الغذاء والاكتظاظ ونقص الخدمات الطبية والافتقار إلى المرافق الصحية ومرافق النظافة الشخصية. وفي أحد بلدان أمريكا الشمالية، يفوق معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سجون الولايات والسجون الاتحادية بست مرات المعدل المسجل بين عامة السكان، ويفوق معدل الإصابة بالتهاب الكبد بين السجناء بما يعادل ٩ إلى ١٠ مرات المعدل المسجل بين عامة الناس.

وفي العديد من السجون، مع تزايد الاكتظاظ، يزداد بدوره العنف في السجون - حيث يزداد انتشار الاعتداءات الجسدية وهيمنة العصابات وحالات الاغتصاب وأعمال الشغب. كما أن الاتجار بالمخدرات وحلقات الدعارة وغيرها من الأعمال الإجرامية سائدة في العديد من السجون.

فمن الواضح أن المشاكل جسيمة، لكن الفرص بدورها كبيرة لمواصلة تطوير هذه المجموعات السجينة الكبيرة.

عهد واعد جديد.

٦ - يؤدي الإفراط في التشديد على سياسة العقاب والقمع أساسا، وما يقابله من نقص في الإنفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الإفراط في الزج بالناس في السجون، وتأخر المعالجة القضائية، والاكتظاظ، وارتفاع معدل المعاودة مع ازدياد الجرائم والعنف، وازدياد التكاليف البالغة مئات بلايين الدولارات المُسَاءِ إنفاقها كل سنة.

ولا مبرر لأن يكون الحل كذلك. إن ثمة وعي واسع الانتشار بأن النُهُج البديلة والأكثر تأهيلا يمكن أن تفضي إلى نتائج أفضل بتكاليف أقل.

وثمة بعض التدابير المحددة لإعادة هيكلة العدالة الجنائية لتصبح عدالة تأهيلية بصورة أكبر تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي تشمل ما يلي:

٧ - التوصيات

١ - تشجيع نُهُج التنمية الاجتماعية والاقتصادية إزاء مصادر الجريمة والعنف في الضواحي ذات النسب العالية من البطالة والسكن المتهالك ورداءة الخدمات الصحية والمدارس وتفكك الأسر والانتشار الواسع للإدمان.

٢ - توسيع نطاق بدائل الإيداع في السجن، لأغراض العقاب والعلاج على السواء، ولا سيما للمدمنين والمرضى عقليا. اللجوء إلى الإيداع في السجن عند الضرورة فقط. تفادي العقوبات المشددة.

٣ - الاستثمار في برامج إعادة التأهيل التي تنمي مهارات العمل القابلة للتسويق. التشديد على إمكانية التوظيف في عمل لائق والظفر بعيش كريم.

٤ - الحيلولة دون اكتظاظ السجون؛ وتوفير مرافق صرف صحي تراعي المعايير العامة في جميع المؤسسات الإصلاحية.

٥ - كفالة المعاملة الإنسانية لجميع المسجونين بما يكفل حفظ كرامة كل شخص.

٦ - تقديم خدمة طبية للمساجين في الوقت المناسب؛ وإجراء فحوص للأمراض المعدية من قبيل الإيدز والسل والتهاب الكبد ومعالجتها.

٧ - توفير علاج جيد، حيثما اقتضى الأمر، لإدمان المخدرات بدلا من الإيداع في السجن. دعم علاج إدمان على الكحول والمخدرات داخل السجن وبعد الخروج منه على السواء.

٨ - كفالة توفير ما هو ملائم من معاملة ومشورة للمصابين بالأمراض العقلية أو النفسية.

٩ - توفير التخطيط لإعادة تأهيل وإدماج كل شخص في المجتمع، بدءا من الأيام الأولى للإيداع في السجن. تمويل برامج لتنفيذ هذه الخطط ولتعزيز الخدمات التأهيلية خلال فترة السجن وبعد إطلاق السراح على السواء.

١٠ - مساعدة السجناء على البقاء على اتصال بأسرهم وأصدقائهم عن طريق سياسات داعمة فيما يتعلق بالزيارات والبريد والهاتف.

وبهذه الطريقة، يمكن التصدي للجريمة والعنف. ويبقى السؤال ما هو الأفضل وأين يكون الاستثمار أفضل. ونؤمن أن تعزيز الاعتماد على الجمع بين التطوير الاجتماعي والاقتصادي – قبل السجن وأثناءه وبعده، بدلا من الاكتفاء باتخاذ تدابير العقاب والقمع – يمكن أن يعيد على نحو أفضل ملايين الأشخاص إلى حياة أكثر إنتاجية، وأن يوفر بالتالي بلايين الدولارات كل سنة.

أيد وصدّق هذا البيان المنظمتان غير الحكوميتين المتمتعتين بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاليتين: مؤتمر القيادة الدومينيكية وجمعية راهبات نوتردام دي نامور.